



Government of the Netherlands

مأارات
Maharat

السلطة السياسية: صفقات مشبوهة وتحويل للنقاش العام

آذار- نيسان 2023



السلطة السياسية: صفقات مشبوهة وتحويل للنقاش العام

مع بلوغ شهر آذار لم يتغيّر المشهد السياسي كثيراً، محاولات لتعطيل الاستحقاقات الدستورية، حركات مشبوهة للسلطة السياسية، صفقات بالتراضي وتراشق للمسؤوليات، بالإضافة إلى أزمات مصطنعة تقسيمية وطائفية، وسجلات لا تعبر إلا عن مراهقة سياسية بعيدة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الشعب اللبناني.

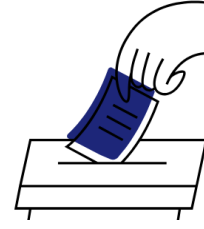
وقد بدا من اللافت تحويل النقاش العام في البلد، ففي ملف الانتخابات البلدية مثلاً، اتّجهت أنظار الناس ووسائل الإعلام ورواد وسائل التواصل الاجتماعي إلى "موعد إجراء الانتخابات" وما إذا كانت ستجرى أم لا، في الوقت الذي يجب أن يتمحور فيه النقاش حول أهمية الانتخابات البلدية وأهمية إنتاج مجالس بلدية على مستوى التنمية المحلية في ظل التحديات على كافة الصعد، بالإضافة إلى أهمية إجراء التعديلات للنظام الانتخابي وأهمية التثقيف الانتخابي حول دور البلديات وأهمية المشاركة والمحاسبة.

وكما في الانتخابات البلدية، كذلك في الأزمات الطائفية التقسيمية المصطنعة، فمع بروز مسألة التوقيت وقرار الحكومة تأجيل العمل بالتوقيت الصيفي إلى حين انتهاء شهر رمضان، انقسمت المؤسسات ووسائل الإعلام بين من التزم بالقرار ومن لم يلتزم به، ليتحوّل النقاش إلى نقاش تقسيمي وطائفي بعيداً عن واقع الأزمات الفعلية وكيفية اتخاذ القرارات.

كما بقيت الشائعات المرتبطة بالواقع النقدي تنتشر مثل الحديث عن حركة مشبوهة فيما خصّ الدولار الجمركي وتسعيرته والتي دفعت بمؤسسة مهارات للتحقق من هذا الأمر.

وعلى خطّ الانترنت والاتصالات، حمل شهر آذار منعطفاً خطراً على قطاع الانترنت مع تردّي الخدمة بشكل كبير وإضراب موظفي أوجيرو للمطالبة بتحسين رواتبهم والتهديد بالتصعيد في حال لم يتجاوب المعنيين مع هذه المطالب، لكن وعلى مستوى الحلول البديلة، انتشرت تساؤلات حول وضع لبنان على قائمة خدمة starlink وانتظار موافقة المعنيين، لذلك قامت "مهارات" بالتحقق من صحة هذه المعلومات.





الانتخابات البلدية: السلطة السياسية تحوّر النقاش العام

منذ بداية السنة حتى اليوم، طغى التخبّط السياسي وانعدام القرار على المشهد السياسي لناحية إجراء الانتخابات البلدية، فمن ناحية يؤكّد وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام المولوي ضرورة إجراء الانتخابات وجهوزية وزارة الداخلية لقيامها بانتظار حل مشكلة التمويل، ومن ناحية أخرى تعزّز السلطة السياسية سيناريو التأجيل عبر العديد من الخطوات اللافتة.

سابقاً ومع بلوغ البلد الشهر الثالث من السنة، قرّرت الحكومة في [اجتماعها بتاريخ 6 شباط 2023](#) إرجاء البحث في بند الانتخابات البلدية، ولم تتم مناقشته بحجّة الأولويات التشريعية المنحصرة بانتخاب رئيس للجمهورية.

وقد [قال وزير الإعلام زياد مكاري](#) حينها وفي ردّه على سؤال ارتباط إجراء الانتخابات الرئاسية بإجراء الانتخابات البلدية إنّ المسألتين غير مرتبطتين، مضيفاً أنّ "القوى السياسية غير متحمّسة لإجراء هذا الاستحقاق فمشاكل الناس تكفيهم، إضافة إلى أن باستطاعة المجالس البلدية تصريف الأعمال".

وكانت قد [وقعت](#) 15 منظمّة بياناً تخوّفت فيه من تكرار سيناريو التمديد الذي حصل العام الماضي مشدّدة على أنّ دورية الانتخابات ليست مسألة ترف ولا يجوز التعاطي معها بهذا الاستخفاف، ولا يجوز أن تمنح السلطة السياسية لنفسها، عند كل استحقاق انتخابي، حق تقييم ما إذا كانت الظروف ملائمة لإجراء الانتخابات أو تأجيلها لتتصرف بناءً على ذلك، وكأن هذه الظروف تتأمن لوحدها من دون جهد من الجهات المعنية.

ومع بلوغ شهر آذار 2023، لم يتغيّر المشهد كثيراً، لتبقى الشكوك كلّها واردة ومطروحة حول إجراء الانتخابات البلدية، رغم العديد من المطالبات والبيانات المحذّرة من خطر التأجيل.

وقد بدا من اللافت جداً، عمل السلطة السياسية لتحويل النقاش العام في ما يخص الانتخابات البلدية، فبدل أن يكون النقاش العام متمحوراً حول أهمية الانتخابات البلدية والتوعية الانتخابية أصبح يتمحور حول تاريخ إجراء هذا الاستحقاق وما إذا كانت ستجرى الانتخابات البلدية أساساً.



في هذا الإطار، تقول المديرية التنفيذية لمؤسسة "مهارات" رلى مخايل إن ما يحصل اليوم هو حصر للنقاش العام بتاريخ إجراء الانتخابات البلدية من دون التوجّه إلى العمق في ما يخص هذا الاستحقاق كالتوعية الانتخابية وتعديل النظام الانتخابي سعياً لانتخابات ترضى الديمقراطية.

وتضيف مخايل أنّ "الإعلام اليوم يعمل ضمن ظروف استثنائية وصعبة، لناعية التحضير لتغطية ومتابعة الانتخابات البلدية، ومن خلال مراقبة وسائل الإعلام لا يمكن تحميلها كامل المسؤولية فهي وكما هو معروف تغطّي "سخونة" السياسية والحدث الذي تصنعه السلطة السياسية، وهنا تكمن الأزمة بأن سخونة المشهد هي في موعد إجراء الانتخابات البلدية وليست في جوهر أهمية الانتخابات كقاعدة انطلاق نحو الإصلاحات المحلية وصولاً للحكومة الشاملة".

و لاكتمال المشهد، عقدت اللجان النيابية بتاريخ 12 نيسان 2023 جلسة برئاسة نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب لبحث البند المتعلق بفتح اعتماد لتغطية نفقات الانتخابات البلدية، ولكن لم يحضر الوزراء المعنيين على رأسهم وزير الداخلية بسام المولوي ما أثار امتعاضاً نيابياً من طريقة تعاطي الحكومة مع الإستحقاق.

وقد أعلن بو صعب بعد الجلسة أن هناك استحالة في إجراء الانتخابات البلدية في ظل الصعوبات اللوجستية الكبيرة وليس فقط المالية، مضيفاً أنه سيتقدم بصفته الشخصية باقتراح قانون لتمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية لـ 4 أشهر.

إذاً، ورغم تأكيدات المولوي جهوزية وزارة الداخلية لإجراء الانتخابات البلدية خصوصاً مع إعلانه في 3 نيسان 2023 مواعيد الانتخابات البلدية التي تبدأ في 7 أيار في الشمال وعكار، 14 أيار في جبل لبنان، 21 أيار في بيروت والبقاع وبعبك الهرمل، 28 أيار في الجنوب والنبطية، بدأ من الواضح النية السياسية بتطبير الاستحقاق الانتخابي وبتحويل النقاش العام وتسطيحه، بانتظار الجلسة النيابية المقرّرة إجراؤها في 18 نيسان 2023 لمعرفة قرار مجلس النواب النهائي.

ويبقى المطلوب اليوم هو إجراء الانتخابات البلدية في موعدها الدستوري وزيادة التثقيف الانتخابي حول النظام الانتخابي والتعديلات المطلوب، خصوصاً أن هذه البلديات هي الجندي الأول في عملية التنمية، إضافة إلى أنه وإن لم تكن البلديات على المستوى المطلوب للوقوف بوجه التحديات سيغلق البلد باباً من أبواب النهوض الاقتصادي بحسب المديرية التنفيذية لمؤسسة مهارات رلى مخايل.





أزمة التوقيت في لبنان: توقيت سليم لحركة مشبوهة

في قرار بدا غريباً في الشكل ومن دون سابق إنذار، قرّرت الحكومة في 23 آذار 2023 الإبقاء على التوقيت الشتوي وتأجيل العمل بالتوقيت الصيفي إلى حين انتهاء شهر رمضان بحجّة الصيام ليتسنى بذلك للصائمين تجنّب ساعة إضافية من الصيام.

وقد نشرت قناة الجديد عبر حسابها على موقع تويتر، مقطع فيديو يوثّق طلب رئيس مجلس النواب نبيه بري من رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي تأجيل العمل بالتوقيت الصيفي مستعملاً عبارة "مشيلنا ياها".

وقد أثار هذا القرار جدلاً واسعاً وانقساماً طائفيًا في البلد، بعد إعلان العديد من المؤسسات عدم الالتزام بقرار الحكومة كالكنيسة المارونية والعديد من المؤسسات الإعلامية والمدارس، الأمر الذي اعتبره الطرف الآخر مساً بالعيش المشترك.

وعلى إثر هذا القرار، استفاق اللبنانيون على توقيتين بمشهد يكاد يكون أشبه بالخيال، فبالإضافة إلى أن البلد انقسم إلى توقيت "شتوي" و"صيفي"، ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بتراشقات طائفية بين المواطنين، وتصدّرت أخبار "التوقيت" كل المؤسسات الإعلامية، واستغلّت القوى السياسية هذا الحدث لتوجيه الرسائل السياسية وفتح سجلات في الوقت الذي يعاني منه البلد فراغاً رئاسياً وانهيارات على جميع الأصعدة.

وعلى إثر هذا الجدل والانقسام الواسع، دعا الرئيس ميقاتي إلى جلسة حكومية مخصّصة لهذه المسألة والتي خلصت إلى التراجع عن قرار الإبقاء على التوقيت الشتوي وإن العمل بالتوقيت الصيفي سيبدأ اعتباراً من منتصف ليل الأربعاء 29 آذار 2023.

وأثناء هذه الفوضى، انتشرت معلومات على موقع تويتر تفيد، أنّه وفي ظلّ الجدل الواسع في ما يخصّ التوقيت تمّ تعديل الدولار الجمركي من 45000 ليرة لبنانية إلى 8000 بشكل خاص واستثنائي. قام فريق التحقق من المعلومات في "مهارات نيوز" بمتابعة الأمر، ليتبين أنّه وفي نهاية شهر آذار، أصدر وزير المالية يوسف الخليل قراراً يفيد باحتساب دولار جمركي 8000 ليرة لبنانية لكل السيارات الجديدة والمستعملة شرط أن تكون قد شحنت برسم لبنان قبل تاريخ 1 آذار 2023 بغض النظر عن تاريخ



دخولها الحرم الجمرك، بعد أن كان سابقا 8000 ليرة لبنانية للسيارات التي تم استيرادها قبل 1 شباط 2023.

لما كانت قد رفعت المتوسطات الشهرية لأسعار العملات الأجنبية التي يجب اعتمادها في احتساب الرسوم والضرائب على البضائع والسلع المستوردة بحيث أصبحت /٤٥٠٠٠ ل.ل. للدولار الأميركي الواحد،


لما كان لا يزال يتعذر تعديل الشطور المذكورة أعلاه،

لما كان اعتماد سعر /٨٠٠٠ ل.ل. للدولار الأميركي الواحد في القرار المتعلق بتحديد المتوسطات الشهرية لأسعار العملات الأجنبية بهدف احتساب الرسوم والضرائب على السيارات الجديدة والمستعملة المستوردة المشحونة برسم لبنان قبل تاريخ ٢٠٢٣/٢/١، من شأنه أن يؤثر سلباً على قطاع بيع السيارات ولا سيما في ظل تعدد تعديل الشطور،

لذلك،

جئنا بموجب الكتاب الراهن نطلب من جانبكم اعتماد سعر /٨٠٠٠ ل.ل. للدولار الأميركي الواحد في القرار المتعلق بتحديد المتوسطات الشهرية لأسعار العملات الأجنبية بهدف احتساب الرسوم والضرائب على السيارات الجديدة والمستعملة شرط أن تكون قد شحنت برسم لبنان قبل ٢٠٢٣/٣/١ بغض النظر عن تاريخ دخولها الحرم الجمركي.

وزير المالية
يوسف الخليل



وقد برّر وزير المال هذا القرار بتعدّد تعديل الشطور الجمركية كي تتم زيادة الرسوم الجمركية بحدود العشرة أضعاف بدلا من زيادتها 18 ضعفا الأمر الذي يكبّد المستوردين تكلفة أعلى.

وقد قال أحد موظفي شركة شحن في لبنان لـ"مهارات نيوز": "نحن متوقّفون عن العمل منذ يومين، فسابقا ومع ارتفاع الدولار الجمركي إلى 45 ألف، هناك تجار استوردوا سياراتهم بعد 1 شباط 2023



على هذا السعر، أما الآن ومع قرار وزير المالية باحتساب دولار جمركي 8000 ليرة للسيارات المستوردة قبل 1 آذار سيكون على شركات الشحن أن تردّ الأموال التي دفعها التجار على دولار جمركي 45 ألف وتحاسبهم على دولار 8000 ليرة".

إذا، تحوّل القوى السياسية النقاش العام من الملفات المعيشية وضرورة العمل على خطة تخرج لبنان من أزماته المتفاقمة إلى نقاش طائفي سطحي ممنهج، كما حصل في مسألة التوقيت وكل ما تبعها من انقسام اجتماعي ومؤسساتي وسجلات سياسية، في الوقت التي تستمرّ فيه الحركات المشبوهة التي تقوم بها السلطة السياسية على حساب الناس ومصالحها.



قطاع الاتصالات: الإنترنت يعلن الإضراب

كباقي القطاعات، يعاني قطاع الاتصالات والإنترنت في لبنان من انهيار كبير، وقد اتخذت أزمة الإنترنت في شهر آذار منعطفا خطيرا نتيجة لتردي خدمة الإنترنت في العديد من المناطق اللبنانية وصولا إلى توقّف السنترالات في بعض المناطق اللبنانية، بالتزامن مع [التحرّكات المطالبة لموظفي هيئة أوجيرو](#) بسبب عدم تعديل رواتبهم تماشيا مع الغلاء المعيشي في البلاد، نتيجة استمرار هبوط قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي.

وفي 1 نيسان 2023، أعلن المجلس التنفيذي لنقابة أوجيرو تعليق الإضراب بعد أن وصل صدهاء إقليميا ومحليا، وبعدها اثرت تداعياته على مجمل الوضع المحلي، وبعد مبادرة معالي الوزير بالدعوة الى جلسة لمجلس الوزراء مخصصة لبحث الوضع في اوجيرو وتبنيه الورقة الإصلاحية و المطالبة التي أعدتها النقابة.

وتقول نقابة موظفي أوجيرو إميلي نصار إن رواتب موظفي أوجيرو لا تغطي بدل النقل إلى العمل، وتشكل نحو 1% من قيمتها الفعلية، رغم أنهم يعملون 7 أيام في الأسبوع.

وتوضح نصّار أن التراجع المؤقت عن الإضراب مقرون بمخرجات جلسة الحكومة المقبلة لجهة التعامل مع مطالبهم، التي تبناها عماد كريدية مدير أوجيرو ووزير الاتصالات، وهي تشمل إعادة النظر في الرواتب وتصحيحها وكيفية توفير الموارد لها.

وتضيف "إذا كان رد الحكومة إيجابيا سنواصل عملنا، وكل ما هو خلاف لمطالبنا المحقة والملحة سيدفعنا لتصعيد الإضرابات".

وبشكل متواز للأزمة، انتشرت العديد من التساؤلات عما إذا كان لبنان من ضمن الدول التي تستعدّ شركة space x لتغطيتها بخدمة الإنترنت starlink وبأن الملف ينتظر موافقة السلطات اللبنانية.



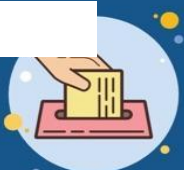
وقد تبين بعد البحث، أنه ومن خلال [الخرائط المنشورة عبر موقع "starlink"](#) يقع لبنان ضمن لائحة الإنتظار (waiting list)، وتاريخ تفعيل الخدمة لم يحدّد حتى اليوم.



لذلك وانطلاقاً من الخرائط، [تواصل فريق التحقّق من المعلومات في "مهارات نيوز"](#) مع مدير عام أوجيرو عماد كريدية، الذي قال إنّ ملف خدمة starlink هو بيد مدير عام الصيانة والاستثمار في وزارة الاتصالات باسل الأيوبي.

وقد حاولت مؤسسة مهارت إجراء مقابلة مع الأيوبي العديد من المرّات، عبر التواصل مع موظّفي مكتبه في وزارة الاتصالات، ولكن دون أي نتيجة أو تجاوب يذكر.

إذا، ومع تفاقم الانهيار على صعيد الاتصالات والانترنت، ينتظر موظّفي هيئة أوجيرو الجلسة الحكومية المقرّرة إجرائها بتاريخ 18 نيسان 2023 وما سيتمّ إقراره بالنسبة للرواتب لمعرفة ما إذا كانوا سيواصلون عملهم أم سيتجهون إلى التصعيد. وعلى صعيد آخر تبرز اليوم حلول بديلة لقطاع الانترنت كخدمة starlink بانتظار الإعلان عن تفاصيل الملف القانونية واللوجستية من قبل المعنيين.





صفحة المطار: قفزة على القانون

في 20 آذار 2023، أطلق رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميفاتي، ووزير الأشغال والنقل علي حميه، مشروع إنشاء مبنى جديد للمسافرين في مطار رفيق الحريري الدولي.

وأعلن حمية أنّ وزارة الأشغال العامة والنقل أطلقت مشروع بناء مبنى جديد للمسافرين (مبنى المسافرين 2)، لافتاً أنّ الهدف من المشروع معالجة الازدحام في مبنى المسافرين.

وكشف حمية أن تكلفة المشروع الأولية هي 122 مليون دولار مدفوعة بالكامل من القطاع الخاص، ومن دون أن تدفع الدولة اللبنانية دولاراً واحداً، وذلك سيتم عبر الشركة اللبنانية للنقل الجوي (لات)

وقد جرت عملية التلزم بعقد بالتراضي دون إجراء أي مزايدة أو استدراج عروض ومن دون المرور بإدارة المناقصات وبهيئة الشراء العام.

استند حمية بقراره على رأي هيئة الاستشارات الصادر في العام 2010، في هذا الإطار نشرت المفكرة القانونية مقالاً ينفى قدرة حمية على الاعتماد على هذا الرأي، فتلك الاستشارة كانت تتعلق بطلب وزير الأشغال إيداء الرأي حول موضوع إشغال الأراضي المكشوفة من شركات النقل الجوي والمؤسسات الأخرى التي أقامت إنشاءات ومباني على نفقتها الخاصة عليها من خلال تراخيص حصلت عليها بموجب قانون رسوم المطارات للعام 1947 وبعد انقضاء 10 سنوات على إقامة تلك المنشآت وكيفية استيفاء الرسوم عليها.

وقد استند حمية في عملية التلزم "الحرّ" على قانون رسوم المطارات ليدعم موقفة، وتحديدًا على المادة 25 التي تميّز بين ثلاث فئات من الأراضي:

- المكاتب والحظائر والمستودعات التي تؤجر من شركات النقل الجوي أو وكلائها لأعمالها الخاصة.

- الأراضي التي تشغلها شركات النقل الجوي وشركات بيع الوقود لأعمالها الخاصة.

- سائر المباني والأراضي التي تشغل لغايات أخرى وهي تؤجر بالمزاد العلني وفقاً لأحكام القرار 275 تاريخ 1926.

وتشير الاستشارة إلى أن المادة 25 لم تخضع اشغال المساحات في الفئة الأولى والثانية لآلية المزاد بسبب طبيعة المهام التي يؤدّيها شاغل المساحات في هاتين الفئتين أي شركات النقل الجوي وشركات بيع الوقود، ذلك أن هذه المهام تؤدي إلى تسهيل عملية الطيران بشكل مباشر.



وقد اعتبر حمية أن هذه الشركة هي شركة نقل جوي إذا يمكنها أن تشغل مساحات مكشوفة من المطار دون فتح مزاد، لكن لم يعي أن إنشاء مبنى جديد للركاب لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يعتبر من الأعمال الخاصة بهذه الشركة كونها شركة نقل جوي.

أي أنّ ما استند عليه الوزير قانونياً لا يصحّ في هذه الحالة أي في تلزيم شركة (LAT) بالتراخي إنشاء مبنى جديد للمسافرين.

وفي هذا الإطار، أصدر ديوان المحاسبة في 19 نيسان [رأيه الاستشاري](#) في قضية تلزيم المطار، وخلص إلى أن الاتفاقية تشكل امتيازاً لمرفق عام، ويقتضي منحه بموجب قانون وفق المادة 89 من الدستور، وإن عدم إحترام هذا المبدأ يجعل العقد باطلاً، مضيفاً [عدّة أسباب](#) تجعل من العقد باطلاً من الناحية القانونية.

أما رئيس هيئة الشراء العام جان عليّة فقد [اعتبر](#) أنه لا يمكنه أن يعطي موقفاً من الملف لأنه لم يرسل إليه، لكنّه أكد على وجوب تطبيق المادة الثالثة من قانون الشراء العام على عقود الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في كل ما لا يتعارض مع قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 48/2017 وتعديلاته.

إضافة إلى أن [المادة 114 من قانون الشراء العام](#) تشير في الفقرة الخامسة إلى "إلغاء كل نص مخالف لأحكام هذا القانون أو لا يتفق مع مضمونه"، مما يحول دون التدرّع بأي نص قانوني سابق لتجاوز قانون الشراء العام.

وعلى إثر الضغوطات في هذا الملف، والأراء القانونية التي عرّت هذه الصفقة، [أعلن حمية](#) في 30 آذار 2023 تراجعاً عن الصفقة عبر حسابه على تويتر.

وقد انقسمت آراء رواد التواصل الاجتماعي بين من اعتبر أن ما قام به الوزير هو [موقف شجاع](#) وأن "الرجوع عن الخطأ فضيلة" وبين من اعتبر أنّ الأمر يحتاج إلى محاسبة قضائية نتيجة تخطّي القوانين.

[وقال](#) الناشط السياسي لوسيان بورجيلي: "التراجع، بعد ضغط الرأي العام ضد هذه الصفقة المشبوهة، غير كافي. يجب محاسبة ومحاكمة من أبرم عقد غير قانوني، مشبوه، واستغل سلطته لتميره. وإن لم تتم المحاسبة سوف تتكرر هكذا صفقات ولن يرتدع المسؤولين الفاسدين والنصابين... امثالك".

إذا، سقطت صفقة المطار التي أثارت الشبهات وتخطت القوانين وأهمها قانون الشراء العام الذي يعتبر من أهم القوانين الإصلاحية التي ترعى الشفافية والنزاهة في الصفقات العمومية، ولعلّ إسقاط مثل هذه الصفقات يعتبر بارقة أمل في مسار مكافحة الفساد البنوي بعد أن كان أمراً شبه مستحيل وسط غياب للسلطات الرقابية للكثير من السنوات.





للمزيد من المعلومات أو لارسال شائعات،
يرجى التواصل معنا

FACTOMETER@MAHARAT-NEWS.COM

INFO@MAHARATFOUNDATION.ORG



SUPPORTED BY:



Government of the Netherlands